النخبة والظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: حالة الدولة الليبية

د. لزهر عبد العزيز ط/د. خالد صولي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط

الملخص:

عاشـــت القارة الإفريقية ولا زالت تعيش الآثار الوخيمة للاســـتعمار الأجنبي للعديد من العقود ، حيث ورثت العديد من التحديات التي تحولّت عبر التاريخ إلى أزمات استعصى حلها، خصوصا ما أرتبط بآليات ومسار بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها، وذلك راجع إلى العديد من العوامل التي تمحورت أساسا حول صراع الهويات الإثنية والدينية والنزاعات الحدودية ، بالإضافة إلى غياب الأمن والاستقرار السياسي لمؤسسات الدولة، حيث أصبحت الدولة محل نزاع بسبب تراجع وانعدام مؤشرات شرعية السلطة، مما انعكس سلبا على صورة تلك الدول إقليميا وعالميا حيث تم تصنيفها ضمن ما اصطلح عليه بالدول الفاشلة. بالإضافة إلى تنامي ظاهرة عسكرة النظم السياسية من خلال حالات الانقلاب العسكري، وعدم قدرة السلطة المركزية عن فرض سيطرتها على مختلف الأقاليم التابعة لها نتيجة تلك الصـــراعات القبلية والاثنية والتي تجاوزت في العديد من الحالات حدودها الوطنية. الأمر الذي شكّل عائقا في وجه فلسفة بناء الدولة في إفريقيا. كما ارتبط ذلك المسار بظهور تهديدات جديدة مست وجودها، عكستها الحدود الموروثة عن الاستعمار التي اتسمت بدرجات متفاوتة من الضعف بالنظر إلى التركيبة العرقية والقبلية المتعددة في تلك المجتمعات. من جهة أخرى، أصبحت تشكل هذه الدول من خلال ضعف بنيتها الداخلية مصدرا لعدم الاستقرار الإقليمي وتهديدا مباشرا للأمن الإقليمي والعالمي ككل.

الكلمات المفتاحية: القبيلة، التهديد، بناء الدولة، البنية المجتمعية.

Abstract :

The African continent has lived and is still experiencing the dire effects of foreign colonialism for many decades, as it inherited many challenges that have transformed throughout history into intractable crises, especially those related to the mechanisms and path of building the modern state and its institutions, due to many factors that revolved mainly around the conflict of identities Ethnic, religious, and border disputes, in addition to the lack of security and political stability of state institutions, as the state became a subject of conflict due to the decline and lack of indicators of the legitimacy of the authority, which negatively affected the image of these countries regionally and globally, as it was classified within what was termed failed states. In addition to the growing phenomenon of militarization of political regimes through military coups, and the inability of the central authority to impose its control over the various regions belonging to it as a result of those tribal and ethnic conflicts, which in many cases exceeded their national borders. This constituted an obstacle to the philosophy of state building in Africa. This path was also associated with the emergence of new threats that touched their existence, reflected in the borders inherited from colonialism, which were characterized by varying degrees of vulnerability, given the multiple ethnic and tribal composition in those societies. On the other hand, these countries, through their weak internal structure, have become a source of regional instability and a direct threat to regional and global security as a whole.

Key words: Tribe, threat, state building, societal structure.

مقدمـــة:

عاشـــت القارة الإفريقية ولا زالت تعيش الآثار الوخيمة للاســـتعمار الأجنبي للعديد من العقود ، حيث ورثت العديد من التحديات التي تحولّت عبر التاريخ إلى أزمات استعصى حلها، خصوصا ما أرتبط بآليات ومسار بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها، وذلك راجع إلى العديد من العوامل التي تمحورت أساسا حول صراع الهويات الإثنية والدينية والنزاعات الحدودية ، بالإضافة إلى غياب الأمن والاستقرار السياسي لمؤسسات الدولة، حيث أصبحت الدولة محل نزاع بسبب تراجع وانعدام مؤشرات شرعية السلطة، مما انعكس سلبا على صورة تلك الدول إقليميا وعالميا حيث تم تصنيفها ضمن ما اصطلح عليه بالدول الفاشلة. بالإضافة إلى تنامي ظاهرة عسكرة النظم السياسية من خلال حالات الانقلاب العسكري، وعدم قدرة السلطة المركزية عن فرض سيطرتها على مختلف الأقاليم التابعة لها نتيجة تلك الصـــراعات القبلية والاثنية والتي تجاوزت في العديد من الحالات حدودها الوطنية. الأمر الذي شكّل عائقا في وجه فلسفة بناء الدولة في إفريقيا. كما ارتبط ذلك المسار بظهور تهديدات جديدة مست وجودها، عكستها الحدود االموروثة عن الاستعمار التي اتسمت بدرجات متفاوتة من الضعف بالنظر إلى التركيبة العرقية والقبلية المتعددة في تلك المجتمعات. من جهة أخرى، أصبحت تشكل هذه الدول من خلال ضعف بنيتها الداخلية مصدرا لعدم الاستقرار الإقليمي وتهديدا مباشرا للأمن الإقليمي والعالمي ككل. وتشكل الحالة الليبية مثالا صارخا لمعضلة بناء الدولة في القارة الإفريقية خاصة بعد انهيار النظام الســابق بعد حراك ســنة 2011 وما عرفته ليبيا الشـقيقة من أحداث دامية إلى يومنا هذا. ومن خلال اجراء عملية مسح للمشهد السياسي الليبي، يمكننا أن نلاحظ بأنّ مطلب إعادة بناء الدولة الليبية كان مطلبا مطروحا وبقوة حتى قبل أحداث فبراير 2011. إذ انخرطت العديد مت التيارات السياسية والمعارضة لنظام حكم العقيد معمر القذافي بسبب قمعه للحقوق والتضييق على الحريات واعتماده على العامل القبلي كمحور بقاءه على ســـدة الحكم. إذ واجهت الدولة في ليبيا بعد 2011 حالة من عدم الاســـتقرار نتيجة الصـــراعات الداخلية حول الهوية والسلطة والنفوذ، وهشاشة المؤسسات السياسية ممّا أثر سلبا على بناء الدولة الليبية. بالإضـــافة إلى تغلغل وانتشـــار الجماعات الإرهابية المســـلحة داخل ليبيا بروز أزمة أمنية على الصـــعيدين الداخلي والجهوي من حيث امتدادها الإقليمي، حيث أصـــبح الجنوب الليبي ملاذا آمنا للعديد من الشـــبكات الإجرامية بمختلف أنماطها. تعتبر إشـــكالية بناء الدولة من بين أهم المســـائل التي نالت اهتمام كبير لدى المهتمين بالبحث عن نموذج مثالي عن الدولة وخاصة العربية منها، لأن نسخ التجارب الديمقراطية بمفهومها الغربي لا تتطابق مع خصوصيات الدول العربية. حيث عاشت العديد من الدول العربية نهاية سنة 2010 جملة من التحولات السياسية مست أنظمتها السياسية، وكانت ليبيا واحدة من بين تلك الدول التي عصفت بها رياح التغيير، والتي أدت بها إلى إســـقاط نظام حكم الذي عمّر طويلا. إلاّ أن ليبيا لم تتمكن من النهوض والخروج من أزمتها على الصعيد الأمني حيث لا زالت تعيش في جو من اللااستقرار في ظل انعدام مؤسسات أمنية مهيكلة ومتمكنة. انطلاقا من هذا المعطيات وفي ظّل المعطيات الداخلية والخارجية وبروز عدة تحديات وضـــغوطات وتدخلات أجنبية ومصـــالح متداخلة ومتقاطعة، كيف شـكلت القبيلة تحديا أمنيا لبناء الدولة في ليبيا في ظل المعطيات الداخلية والخارجية لأزمتها الأمنية؟ وما هو موقع النخبة من ذلك؟

تعد ليبيا من بين الدول العربية ذات التكوين الاجتماعي القبلي، حيث ساهم هذا المعطى في تحديد كثير من توجهاتها السياسية وعلى مر تاريخها السياسي الطويل، سيما في عهد القذافي، الذي عمل خلال فترة حكمه على توظيف هذا المعطى بكيفية غيبت جل مكونات المجتمع الليبي الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تدهور أوضاع الشعب الليبي، الذي خرج للشارع مطالبا بالتغيير وبناء دولة حديثة تستجيب لمطالبه. غير أن سقوط نظام القذافي في 2011 أنتج بيئة ملغمة بكثير من التحديات متعددة الجوانب، الأمر الذي عطل ما كان يصبوا إليه الليبيون من استقرار ورفاهية.

1 القبيلة في ميزان النظام الجماهيري

مثلت القبيلة جوهر الأحداث السياسية والاجتماعية في الدولة الليبية خلال تاريخها الطويل، خصوصا في عهد حكم القذافي، الذي لم يترك لغيرها من المكونات الاجتماعية والسياسية الأخرى أي دور يذكر.

1.1 القبيلة ومكانتها في المجتمع الليبي

عرف العرب خلال تاريخهم الطويل تراثا قبليا عريقا جعلهم يتميزون بالتفنن في إضفاء معاني ودلالات عديدة على هذا المصطلح، الذي لم يغب عن أرضهم ولا عن تاريخهم، حيث استطاع هذا التكوين الاجتماعي الشهير بصغره وكبره، بحضوره واختفاءه، المتأثر بالتحولات التي عرفتها الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، استطاع أن يرافق كل مراحل تاريخ المنطقة، وان يثبت حضوره الفاعل في معظم المناطق1.

1- مفهوم القبيلة: مثل الإرث القبلي مكانة هامة في التراث العربي، وقد تعددت معاني القبيلة بتعدد الكتابات التي تعنى بالمفهوم، حيث افرد اللغويون لمصطلح القبيلة مصنفات وأبوابا شرحوا فيها معانيها واختلافاتها، حيث يرى ابن منظور في "لسان العرب" أن: "ابن الكلبي يرى أن الشعب اكبر من القبيلة، ثم القبيلة، ثم العمارة، ثم البطن، ثم الفخذ، واشتق "الزجاج" القبائل من قبائل الشجرة أي أغصانها، ويقال قبائل من الطير أي أصناف، وكل صنف منها قبيلة"، وبحسب هذا التعريف يتأكد أن القبيلة تقوم على التجمع والتدرج في أن واحد، كما يقوم التجمع على وجود نسب مشترك للمجموعة المتجاورة، وهذا ما استندت عليه الموسوعة العربية حين اعتبرت أن: "القبيلة مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة ويسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا بهم"2.

ولقد ارتبط التعريف العربي للقبيلة في الغالب بعلم الأنساب الذي اشتهروا به، لذلك حصروا انقساماتها في بناء تدرجي يبدأ ب:الجذم، ثم الجمهور، ثم الشعب، ثم القبيلة، ثم العمارة، ثم البطن، ثم الفخذ، ثم العشيرة، ثم الفصيلة، ثم الرهط، كما انه توجد تسميات أخرى في بعض المناطق العربية مثل "الحمولة" في فلسطين و"بني" في جنوب الجزيرة العربية. وتشير الدراسات الأنثروبولوجية إلى أن القبيلة تبني انتمائها إلى جد مشترك يميزها عن باقي المجموعات الأخرى المماثلة لها ويفصلها عنها، بحيث تكون العلاقات بين الطرفين علاقات تعارض وتنافس وصراع، غير أن "جاك بيرك" يفرق بين الجد الحقيقي والجد الأسطوري، باعتبار أن الكثير من القبائل في المغرب العربي تصنع لنفسها جدا وهميا تشارك في ترسيخ بنائه الذاكرة الجماعية والرواية الشفهية، وذلك بهدف إثبات الذات وتحقيق المكانة الاجتماعية3. يعتبر المفهوم الخلدوني

للقبيلة من أهم المرجعيات التي اعتمدتها الأبحاث السوسيولوجية في محاولة تحليل وفهم مجتمعات المغرب العربي، ويرجع سبب ذلك معرفة العلامة "ابن خلدون" الواسعة بواقع هذه المجتمعات وتاريخها، ونظرا لمتانة منهج المقاربة وطريقة التحليل وفق مبادئ علم العمران البشري والاجتماع الإنساني الذي وضع أسسه ومناهجه، فان منهجه لا يزال يحضا بأهمية علمية كبيرة في فهم بني تلك المجتمعات الاجتماعية والسياسية وتحليلها، وتزداد هذه الأهمية جلاءا كون ابن خلدون تميز عن غيره من الاجتماعيين بالتخصص في دراسة بنية القبيلة في المنطقة وعلاقتها بالنظم السياسية والدول التي تحكمت في هذه المجتمعات4.

يرى ابن خلدون انه ليس بالضرورة أن تتحدد القبيلة بكونها جماعة متفرقة عن جد أول، كما لا تتحدد فقط برابطة الدم التي تجمع بين أعضائها، كما قال ذلك الأنثروبولوجيون الكلاسيكيون، فالنسب في معناه الضيق لا يعدوا عند ابن خلدون أن يكون معطا وهميا بفعل عمليات الاختلاط وعلاقات التجاور والتعايش، التي تفضي تفاعلاتها الايجابية إلى حد الاندماج، بل إن الإطار الحقيقي للقبيلة عنده هو النسب في معناه الواسع والرمزي، والنسب عند ابن خلدون أنواع، أهمها النسب العام والنسب الخاص، وكثيرا ما تختلط انساب القبائل بفعل الزمن والتمركز الاجتماعي والمكاني، فينتج عمليات معقدة من التحالف والولاء والنعرة والاصطناع، ولهذا أكد ابن خلدون على أهمية المكان- أي الأرض- في تكوين عناصر التحام الجماعات القبلية، كما أن إحساس الأفراد بالانصهار في تلك الجماعات يزيد من تلاحمها الداخلي في مواجهة الخطر الخارجي، الذي يهدد وجودها5.

كما يرى ابن خلدون أن علاقات القرابة والتحالف بين مكونات القبيلة الواحدة على اختلاف أصول المنتمين إليها – على الرغم من هيمنة عنصر من عناصرها- لا ينفي بروز حالات من التنافس والصراع على الموارد ومصادر العيش فيها، وهو ما يؤكد طابع الحركية والصراع الدائمين في المجتمع القبلي.

وعلى هذا فالمقاربة القبلية عند ابن خلدون ركزت على أهمية الأرض- المكان- الذي يعتبر محور التحام الجماعة، كما أنها لم تمانع من وجود أفراد آخرين ضمن القبيلة ليسوا منها، وهذا ما عبر عنه ب:"العصبية"، والتي تعني إتباع الإنسان لأقاربه ولقبيلته على حد سواء، حيث هي رباط يشد أفراد القبيلة إلى بعضهم، ويلقي على عاتق كل منهم سلسلة من المهام والالتزامات المتقابلة، أساسها المدافعة والمناصرة6. ومن هنا يظهر أن الرابطة القبلية تقوم على عدة مقومات منها: قرابة الدم، والشعور بالانتماء"العصبية"، ووجود الرقعة الجغرافية، ونمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي، والإحساس بوجود خطر خارجي..فكل ذلك يساهم في تقوية هذه الرابطة.

2- التركيبة الاجتماعية الليبية: يقوم المجتمع الليبي على المركب القبلي، والقبيلة في ليبيا لا تقوم على رابطة الدم فحسب؛ بل هي مظلة اجتماعية تتعايش تحتها جماعات مختلفة تسعى لتحقيق فرص العيش الكريم لأبنائها، وكذا توفير الحماية والأمن لهم، وبإمكان أي من أفرادها أن ينضم لقبيلة أخرى، بل وله أن يصبح زعيما أو شيخا للقبيلة، فقد تجد في القبيلة الواحدة من أصله عربي أو أمازيغي أو تركي... وهذا يدل على تنوع القبيلة الواحدة7.

وتتميز تركيبة المجتمع الليبي بشدة انتماء الفرد للقبيلة، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن 90% من الليبيين عندهم شعور بالانتماء للقبيلة، وتصل نسبة القبائل في ليبيا إلى 140 قبيلة، تمتد جغرافيا عبر الحدود، إذ تتداخل مع عديد من الدول الأفريقية، منها تونس، مصر، الجزائر، تشاد، النيجر، وتمثل نسبة القبائل العربية فيها 97%، في حين لا تتجاوز نسبة قبائل الأمازيغ 3%، ومن أهم القبائل التي تشكل المجتمع الليبي هي8:

- الأشراف: وتتمركز في مدينتي "ودان" و"زويلة" وسط ليبيا، ولها انتشار في معظم القطر الليبي، ويقال أنهم من سلالة علي ابن أبي طالب(رضي الله عنه).

- الورفلة: ومركزها منطقة "فزان"، إحدى الولايات الثلاثة قبل الوحدة في الجنوب، والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما ينتشر عدد من أفرادها بمنطقتي بنغازي وسرت.

- القذاذفة: وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي، وتتمركز في طبرق، وبنغازي، وسرت، وفزان، وطرابلس، وغريان، والزاوية الغربية، وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية الأخرى، حيث هي من تولى حماية القذافي وأسرته.

- المقارحة: وتتمركز بمنطقة وادي الشاطئ، الوسط الغربي لليبيا، وينحدر منها عبد "السلام جلود" الرجل الثاني في النظام الليبي، والذي أبعده القذافي في سنة 1993م، وكذلك "عبد الله السنوسي" الرجل الثاني كذلك في نظام القذافي، و"عبد الباسط المقرحي" المتهم في قضية لوكربي.

- ترهونة: وتتكون من عدة قبائل فرعية، يقدرها البعض، بنحو 60 قبيلة، وتتمركز في ترهونة جنوب غرب العاصمة طرابلس، وتضم هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية.

- زناتة: وهي قبيلة أمازيغية تسكن الصحراء الكبرى، وتتوزع بين عدة دول افريقية كالجزائر والمغرب، ومالي، وتتمركز في ليبيا في أقصى الجنوب بمدينة غات.

- أولاد سليمان: وتتكون من عدة قبائل صغيرة، وتستوطن منطقتي سرت وفزان، ولها فروع في تونس ومصر وتشاد والنيجر.

- العبيدات والبراعصة والعواقير والمسامير: وتقطن أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.

- قبائل التبو: هي أمازيغية الأصل ويعيش أفرادها في أوزو- غدامس، والقطرون في الجنوب الليبي، وفي الكفرة جنوب شرق العاصمة طرابلس.

- قبائل أولاد علي: هي قبائل عربية من الشراقة، وتتمركز على طول الحدود مع مصر، وتتداخل مع القبائل المصرية المستوطنة لواحة "سيوه" والصحراء المتاخمة لمرسى مطروح.

ولقد عرفت التركيبة القبلية في ليبيا خلال التاريخ الحديث والمعاصر تطورات عديدة ومنذ 1853م، أين برزت السنوسية كحركة دينية إصلاحية في إقليم برقة، ثم توسعت بعد ذلك في الغرب والجنوب، وعلى اثر الغزو الايطالي لليبيا عام 1911م عملت القبائل الليبية على توحيد حركة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، وهكذا تميزت هذه الحقبة التاريخية في ليبيا بحضور مكثف للتحالفات القبلية، وهذا ما دفع بالباحثين في الشأن

الليبي إلى التأكيد على انه لا يمكن دراسة ممارسة السلطة بمعزل عن ايلاء الأهمية الخاصة للظاهرة القبلية، التي طالما كان لها حضور فعال ومؤثر في الأحداث الاجتماعية والسياسية الليبية9.

2.1 دور القبيلة في النظام الجماهيري

على اثر الانقلاب العسكري في عام 1969م، لم يتوانى النظام الجماهيري في ليبيا عن الاعتماد وبقوة على القبيلة، لكنه كان في الغالب اعتمادا مضطربا، وظل يتراوح بين المغازلة والمهاجمة، وبين التوظيف والتعنيف، وبين هذا وذاك تبرز تناقضات شتى، وهذا ما أكدته ترسانة النصوص والقوانين التي ظلت تحوم حول الكتاب الأخضر- النص المقدس عند القذافي-، وكذا جملة الإجراءات التعبوية لحشد دعم القبائل ل:"القائد" في المناطق التي زارها، وتقديم الهدايا وتنظيم مهرجانات لألعاب الفروسية، سخرت لها في وقت الأزمة أموالا طائلة، وحضيت باهتمام كبير في وسائل الإعلام، وفي مقابل ذلك لم يستنكف النظام السياسي عن استخدام أساليب العقوبة الجماعية، تارة بسجن أبناء القبائل غير المنصاعة لسياساته، وتارة أخرى باضطهاد زعمائها وإبعادهم ونفيهم وملاحقة أسرهم، أو بزج أبناء تلك المجموعات إلى أتون الحرب مع تشاد10. ولقد عمد القذافي تارة بالتصريح وتارة أخرى بالتلميح إلى استعمال مرتكزات أخرى للهوية ما فوق- الوطنية، كالإسلام والعروبة والأفريقانية والعالمية...، ومن هنا فان استعمال القبيلة في خطاب القذافي وتحركاته لم يخل من التوظيف الصريح لهذه البنية الاجتماعية، في ظل منع أي تنظيم مدني آخر، وحتى تنظيم اللجان الثورية لم يخل هو الآخر من التأكيد على أسس الانتماء المناطقي والقبلي، وهو ما يفسر شدة ولع نظام القذافي بالرجوع إلى الإرث القبلي. إن استخدام القذافي للمعطى القبلي كان بمثابة الأداة التي تمكنه - في ظل تحالفاته الخارجية- من الاعتماد على العلاقات الحميمية الداخلية، وعلى رأسها العلاقات القبلية، فالقبيلة ظلت الهيكل الاجتماعي الأكثر قدرة على احتضان واحتواء الأفراد الليبيين والتحكم في توجهاتهم السياسية في ظل غياب مكونات مدنية أخرى للانتماء، على غرار الأحزاب والجمعيات والنقابات11.

إن تتبع مسيرة البناء السياسي للدولة الليبية "الجماهيرية" يفضي إلى تأكيد حضور القبيلة في خطط النظام وسعيه الدءوب إلى توظيفها وتجنيدها، فالنفوذ القبلي لم يختف عن المشهد السياسي على مر تاريخ الجماهيرية، وذلك بالرغم من الطابع غير الرسمي لهذه التوجهات، غير انه مع تسعينيات القرن العشرين تم الاعتراف بالتنظيمات السياسية القبلية، وبذلك فان الهياكل السياسية الأساسية في ليبيا ظلت تتمحور حول "أمانة المؤتمر" الشعبي من ناحية، و"اللجنة الشعبية" من ناحية أخرى، لكن تم تدعيم ذلك بتنظيمات أهلية ذات صبغة قبلية، على غرار "روابط شبان القبائل"، التي تمركزت مقارها في العاصمة طرابلس.

وفي عام 1977م تم تأسيس "النوادي القبلية" بغية محاصرة المطالب المناطقية والمحلية التي يمكن لها إذا اجتمعت أن تتحول إلى حركات احتجاجية، وكانت المهمة الأساسية لهذه النوادي هي "حماية الثورة"12، بالإضافة إلى مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر الممكنة، وهي ذات الأهداف التي وضعت لتنظيمات "القيادات الشعبية والاجتماعية"، والتي كانت بمنزلة هياكل قبلية لمراقبة نشاطات المعارضة ومواجهتها13.

لقد أنتج نظام الجماهيرية نظام حكم رسـميا غاية في التعقيد، يشـمل مجموعة من المؤتمرات واللجان، مع صلاحيات متداخلة في الغالب، أسهمت في نشوء إحساس بالفوضى المنسقة والدائمة، ويبدو أن هذه الفوضى المنظمة كانت النتاج المقصـود لتصـميم القذافي على السـيطرة الفردية الكاملة، ومن المفارقة أن القذافي لم يشـغل أي منصـب في السـلطة في الدولة الليبية، بل كان يصـف حكمه كحكم قائد، أو متبصـر، حيث كان يتبنى لقب "الأخ القائد" وقد مكن عدم وجود منصب رسمي للقذافي من تجنيبه المساءلة، فأي إخفاق أو خطأ حكومي يتحمله أولئك الذين يتقلدون مناصـب رسـمية في الدولة، ومع ذلك تركزت السـلطة المطلقة دون شـك في يدي القذافي، فعلى سـبيل المثال جاء "مرسـوم الشـرعية الثورية" الصـادر بتاريخ 09مارس1990 ليمنح تعليمات القذافي قوة القانون، وجعلها ملزمة لكافة المؤسـسـات بما فيها "المؤتمر الشـعبي العام" و"المؤتمر الشعبي الأساسي"، كما انه وفقا للقانون رقم 71 لعام1972، والمادة 206 من قانون العقوبات يمكن إصـدار حكم الإعدام بشـأن تشـكيل مجموعات أو منظمات أو روابط على أسـس أيديولوجية سـياسـية مخالفة لمبادئ ثورة عام1969، أو الدعوة إلى إقامة مثل هذه المجموعات14.

ولقد فوض القذافي قدرا من الصلاحيات إلى الدائرة الداخلية للقذافي، المؤلفة أساسا من عائلته وأصهاره، فعلى سبيل المثال كان احد أبناء القذافي "سيف الإسلام" الذي كان يعتبر ولي العهد غير المعلن أكثر أعضاء هذه الدائرة تأثيرا، إذ كان يتصـرف كرئيس وزراء فعلي، ومن بين أبناء القذافي الآخرين "خميس" الذي كان يقود "كتيبة خميس" القوية، والتي يزعم أنها كانت مسؤولة عن الأمن الشخصـي للقذافي، في حين كان "المعتصـم" يقود كتيبة أخرى قوية وعين مستشـارا للأمن القومي في عام 2007، أما "عبد الله السـنوسـي" قائد المخابرات العسـكرية هو عديل القذافي، بينما ابنة اللواء "الخويلدي الحميدي" المفتش العام للقوات المسـلحة متزوجة من احد أبناء القذافي15. لقد أقام القذافي وعلى مدار 42 عاما نظاما اسـتبداديا يميزه حكم الفرد الواحد، وتسـتر خلف وفرة من الأجسام والمؤسسات الشعبية الهزيلة، فحتى اللجان الثورية التي أنشاها كانت مؤلفة من أفراد موالين للقذافي، ومقسـمين على ثمانية مجموعات من المغاوير تخضـع بشـكل مباشـر لمكتب القذافي، وكانت تلك اللجان تمارس الرعب، حيث كانت مسـلحة، ويقدر عددها بنحو 60 ألف شـخص، ومن اجل ضـمان اسـتمرار نظامه والدفع بحلمه المتمثل في "الثورة الدائمة" اعتمد القذافي على جملة من الأدوات، وتكونت هذه الأدوات من أيديولوجيا فريدة غير قابلة للتغيير أو التعديل، مع تأسـيس مجموعة من شـبكات السـلطة غير الرسمية، على غرار هيئة "رجال الخيمة"، التي تضـم شبكة من المستشـارين المقربين، والشـخصـيات البارزة التي قامت بالثورة مع القذافي و تشـغل منصـب في مجلس قيادة الثورة الأهلي بعد 1969، كما قام بتعزيز موقع عائلته وقبيلته في النخبة الحاكمة، وقد مكنته إدارته الذكية وتلاعبه بهذه العناصر من البقاء في السلطة لأربعة عقود من الزمن، حيث أن تنامي دور اللجان الثورية كحركة قوية سـاهمت في خنق كل الأصـوات السياسية المعارضـة، وقد تورطت في الفساد المالي والكسب غير المشروع16. وبالموازاة مع روابط الشباب التي أحاط نظامه بها تم إنشـاء ما يسـمى بتنظيم "الحرس الشـعبي"، حيث يتكون من شـبان القبائل وفتيانها المتطوعين لحمل السـلاح والدفاع عن نظام الحكم ومكتسـبات الثورة، ويمنح المتطوعون للعمل في هذه التنظيمات امتيازات مادية ومعنوية، بما يرسـخ العلاقات الزبونية بين الحاكم والمحكوم، ولم يكتف القذافي

بذلك بل سعى شخصيا إلى تنظيم سلسلة من الزيارات إلى المناطق والجهات الليبية المختلفة، من اجل التعرف على خصائص كل جماعة قبلية وتاريخيها، حيث تم اختتام كل زيارة بتوقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها، وذلك بهدف حشد التأييد والعمل على ضمان عملية إدماج المجموعات القبلية في النظام بصفة جماعية، تحول دون إمكانية تمرد الأفراد17. لقد اتسم النظام الليبي في حقبة معمر القذافي بتغييب المؤسسات السياسية عن الدولة باعتماده على هيكل تنظيمي غير رسمي للسلطة، صاغه القذافي بنفسه، واختار كوادره بعناية، وعهد لرفقاء دربه و أبنائه بتنمية قطاعاته المختلفة، و أشرف بنفسه على تغلغل هذا الهيكل في كل مستويات صنع القرار في الدولة، و الدوائر النخبوية في المجتمع18. ومن هنا فقد أظهر تطبيق "النظرية العالمية الثالثة" التي جاء بها للقذافي في المجتمع الليبي الكثير من الغموض وعدم الفهم، حيث فشل نظام القذافي في إقناع جميع القوى الاجتماعية الفاعلة بالمشاركة في العملية السياسية من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية، و لعل هذا راجع إلى غياب المصداقية عن العملية السياسية داخل مؤتمرات الشعب الأساسية، التي غلبت عليها المصالح الجهوية والقبلية على وجه التحديد، علما أن عدد المشاركين في المؤتمرات و اللجان الشعبية لم يتعدى 2 % من الشعب الليبي19.

2 النخبة السياسية الليبية

1.2 خلفية تاريخية عن علاقة نظام القذافي بالنخبة السياسية

مع استيلاء معمر القذافي على الحكم عام 1969، عمد إلى حظر كل أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي في البلاد، الذي من شانه أن يسبب تهديدا لأركان الحكم الجماهيري، وشن حملة قمعية واسعة ضد كل من عارض فلسفته أو سياساته، ومنهم الماركسيون وأعضاء الأحزاب التي تم حظرها، كحزب "التحرير الإسلامي"، و"الإخوان المسلمون"، و"حزب البعث"..، وفي النصف الثاني من عقد السبعينيات من القرن الماضي أعاد العمل بعقوبة الإعدام بعد مرور أكثر من 20 سنة على وقف تنفيذها في الواقع، وكان من بين الذين اعدموا 22 ضابطا أدينوا بالتآمر للقيام بانقلاب أغسطس عام 1977، كما شهد مطلع الثمانينيات من القرن الفائت ميلاد أسلوب جديد، اعتمد رسميا؛ وهو أسلوب "التصفية الجسدية لأعداء الثورة"، سواء كانوا يعيشون داخل ليبيا أم خارجها20. وفي أعقاب الهجوم المسلح على مقر قيادة العقيد معمر القذافي في ثكنات "باب العزيزية" بطرابلس، في ماي 1984، من طرف "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" المحظورة -حسب ما تم الترويج له-، تجددت الدعوات من جميع مستويات الدولة إلى التصفية الجسدية للمعارضين السياسيين، وترافقت تلك الدعوات مع حملة اعتقالات جماعية طالت الأشخاص الذين يشتبه في معارضتهم للنظام السياسي، وعمليات الإعدام العلنية للعناصر التي يفترض أنها مناهضة للثورة، ولم يكتف نظام القذافي بذلك بل أقدم في الثمانينيات من القرن المنصرم على إعدام خارج القضاء عشرات المعارضين الليبيين الذين يعيشون في الخارج على أيدي عملاء ينشطون لصالحه، وقد وثقت "منظمة العفو الدولية" خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا، وشنت حملات ضد تلك الانتهاكات، التي شملت فرض قيود شديدة على الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، والاعتقالات التعسفية واحتجاز آلاف المعارضين لنظام القذافي؛ الحقيقيين منهم والمفترضين، والاعتقال بمعزل عن العالم

الخارجي، والتعذيب، وغيره من أساليب إساءة المعاملة، والمحاكمات الجائرة، ومنها المثول أمام محاكم استثنائية وخاصة، وأعمال القتل غير القانوني والإعدام اثر إجراءات مقتضبة، وفرض عقوبة الإعدام، بما في ذلك بسبب الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير والانضمام إلى الجمعيات21. كما عمل القذافي خلال طول فترة حكمه على تهيئة البيئة الداخلية المناسبة لاستمرار حكمه، من خلال جعل الناس في وضعية تجبرهم على العمل من اجل البقاء، وليس الانشغال بقضايا الحكم والسياسة، رغم ادعاءه بان الشعب هو الحاكم، الأمر الذي افرغ العملية السياسية من أي محتوى له معنى، وقضى على الحياة السياسية في ليبيا، ومنع أي شكل من أشكال التعبير أو الاحتجاج، لان القذافي كان يطمح إلى بناء دولة بطريقة تمثل طموحاته الشخصية وترضي غروره، (كونه حكيما ذا بصيرة وصاحب رسالة وفلسفة بوسعها حل جميع مشاكل البشرية)، فقاد ليبيا في مغامرة شاملة متخذا من "سلطة الشعب" قناعا لحكمه الاستبدادي، ومدعيا في ذلك تطبيق "الديمقراطية المباشرة"، باعتباره قائدا أبديا للثورة22. كانت واحدة من أهم مشاغل القذافي، ومن أهم مقومات النجاح والاستقرار في نظره؛ الحيلولة دون نشوء أية تنظيمات أو قوى اجتماعية يمكن أن تعرض تجربته الجماهيرية للخطر، لذلك سعى إلى سلب المجتمع بكامله من أي مقوم للقوة أو وسيلة مجدية للتأثير المحتمل أو النفوذ، مثلما حرص على وأد أي فرصة لنشوء أية معارضة سياسية من أي نوع، وفي سبيل تحقيق ذلك تبنى القذافي العديد من أساليب القمع والرعب وعدم مراعاة القانون وحقوق الإنسان، لاسيما من خلال الدور الذي كانت تقوم به اللجان الثورية والمؤسسات الأمنية المتعددة، ولم يستنكف القذافي عن نقل الإعدامات على التلفزة مباشرة، وعلى الشاشات المرئية عقب إطلاق مدفع الإفطار في شهر رمضان23. كانت الحياة السياسية تعاني سيطرة اللون والرأي الواحد، ولم يكن أمام المواطنين سيما منهم المهتمين بالشأن العام أية فرصة للتعبير خارج حدود النظام، ولم يكن هناك مجال للصحافة المستقلة أو للمجتمع المدني والأحزاب، "الدولة كانت شمولية"، وان تجرأ أحد على إنشاء أي تنظيم اجتماعي أو مدني؛ يتم توظيفه ضمن الكوربوراتية المسيطرة والمهيمنة على كل شيء، وكان النظام يرى في موارد النفط قوة هائلة وكافية لجعل الدولة قادرة شراء المجتمع، كما أن الموارد وفرت للنظام وهم أن بإمكانه تحقيق طموحاته خارج الحدود، لذلك بدأ القذافي بممارسة التجاهل للشأن الداخلي، واتجه نحو تحقيق طموحاته ومجده الشخصي بمغامرات خارج الحدود، وبذلك أصبحت الدولة تنفصل بشكل أو بآخر عن المجتمع، وبدأت تتغاضى عن أية مطالبات اجتماعية، باستثناء سد الحاجات الحياتية اليومية24. لكن سياسة القمع هذه لم تسكت الناس، ولم توقفهم عن معارضة نظام القذافي، واتخذت المعارضة أشكالا عديدة ومختلفة، من محاولات انقلابية تعد بالعشرات، إلى الرفض السلمي، ثم تأسيس حركات وتنظيمات ليبية معارضة في الخارج، والتي جوبهت بمزيد من التضييق على الحريات، وبإجراءات القمع والمحاكم الثورية والاستثنائية، على غرار "محكمة الشعب" سيئة السمعة، فازداد بذلك النظام الذي تصوره القذافي وأنشأه على ارض الواقع في نهاية المطاف قمعا واستبدادا. ومع مطلع عام 1988 شهدت ليبيا تطورات ايجابية في مجال حقوق الإنسان، ففي مارس أطلق العقيد معمر القذافي 400 سجين سياسي، وفي يونيو قرر تخفيف جميع أحكام الإعدام المتبقية، كما اعترف القذافي علنا بان بعض الأشخاص قد تم اعتقالهم بغير وجه حق، وان آخرين اعدموا ربما بشكل مؤسف، كما دعا إلى

تعزيز ضمانات احترام حقوق الإنسان، وتم اعتماد الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان(الخاصة بإلغاء عقوبة الإعدام، وحظر تعذيب السجناء وإساءة معاملتهم، وضمان الحق في المحاكمة العادلة) في عصر الجماهيرية وفي القانون رقم20 لسنة1991 المتعلق بتعزيز الحرية، حين نص هذا القانون على ضمانات محدودة لحرية التعبير وتكوين الجمعيات، وحظر الإعادة القسرية للاجئين السياسيين وإساءة معاملتهم25. كما صادقت ليبيا في عام 1989 على البروتوكول الاختياري الأول الملحق "بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي يسمح بتقديم شكاوى فردية، وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كما سمحت السلطات الليبية بإجراء بعض التدقيق الدولي في سجل البلاد في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك السماح لوفد منظمة العفو الدولية بزيارة ليبيا منتصف 1989، والتي كانت آخر زيارة لها من هذا النوع منذ 15 سنة26. لكن على الرغم من هذه التطورات المؤسسية المهمة، لم يتم إلغاء القوانين التي تجرم المعارضة السلمية، كما لم يتم الإيفاء بوعود القذافي باحترام حقوق الإنسان، حيث شهدت نهاية الثمانينيات وعقد التسعينيات من القرن الماضي وقوع انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان، من الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري، والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، وغلق الأبواب أما التدقيق الدولي، بما في ذلك منظمات الدولية لحقوق الإنسان27 .

2.2 المعارضة الليبية في الخارج

لم تكن البيئة الداخلية ملائمة لنمو حركات المعارضة في الداخل إلا بالقدر المحدود، الذي انحصر في حراك الطلاب أو الجماعات السرية، ولجأ اغلب المعارضين إلى الخارج هروبا من قمع النظام، الذي كان يجرم أي نشاط صحفي أو جمعوي أو حزبي خارج الدولة الشمولية، واستخدم القذافي كل الوسائل لمواجهة المعارضة في الداخل والخارج، ووصل به الأمر إلى إرسال طائرات تقصف بالقنابل إذاعة معارضة لنظامه كانت تبث من السودان، كما شهدت فترة بداية الثمانينيات حملات اغتيال واسعة لأعضاء المعارضة الليبية الذين يعيشون في الخارج، الذين كان نظام القذافي يصفهم ب: "الكلاب الضالة"، وبالتالي كان كل ليبي يشهر معارضته أو انتقاده للقذافي يعتبر هدفا مشروعا للجان الثورية أو لفرق الموت في أي مكان في العالم28. شهدت فترة السبعينيات ميلاد عديد من التنظيمات السياسية المعارضة في ليبيا كان أولها تأسيسا تنظيم "التجمع الوطني الليبي" في 1976، الذي أعلن عن تأسيسه من القاهرة الرائد "عمر المحيشي" احد أعضاء "مجلس الثورة" المنشقين عن القذافي، لتتأسس فيما بعد "الحركة الوطنية الديمقراطية الليبية" عام 1979، ثم "الجماعة الإسلامية الليبية"- الإخوان المسلمون حاليا- في 1979، غير أن مرحلة الثمانينيات من القرن الفارط شهدت تنامي عدد وتوجهات التكوينات المعارضة في الخارج، حيث يتكلم الأستاذ "الفاضلي" في كتابه عن "المعارضة الليبية"، عن تسعة وعشرين مشروعا، مابين حزب وحركة وجبهة وهيئة وجماعة، مثلت كل أطياف الشعب الليبي، فتم تأسيس "الحركة الإسلامية الليبية" في 1980، و"الجبهة الليبية الوطنية الديمقراطية" في اغسطس1980، و"الحركة الوطنية الليبية" في ديسمبر1980، و"جيش الإنقاذ الوطني الليبي" في يناير1981، و"التجمع الديمقراطي الليبي" في سبتمبر1981، و"الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" في اكتوبر1981، و"الاتحاد الدستوري الليبي" في اكتوبر1981، و"اتحاد عام طلبة ليبيا" في ديسمبر1981، و"منظمة تحرير

ليبيا" في 1982، و"حزب التحرير" في 1983، و"حركة النضال الشعبي الليبي" في مارس1986، و"الهيئة الليبية للخلاص الوطني" في يوليو 1986، و"حزب الأمة" في ديسمبر1987...، وهذه التكوينات عانت كل ما تعانيه التنظيمات المشابهة من صراعات ومنافسات أيديولوجية وزعامية، وانشقاقات واندماجات أو تحالفات تظهر تارة وتختفي تارة أخرى، بالإضافة إلى دفعها ثمن الارتهان لسياسات ومصالح دول أخرى اعتمدت عليها في الدعم المادي أو السياسي29. أما فترة التسعينيات وما بعدها فتميزت ببروز أنماط ومستويات جديدة من المعارضة التي ارتكزت على الدراسات والإعلام الالكتروني بشكل واضح، بالإضافة إلى مبادرات توحيد فصائل المعارضة ضمن ما عرف ب: "المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية"، وظهرت فاعلية إعلامية لهيئات ولجان حقوق الإنسان الليبية، والقوى الوطنية المستقلة، وكان لها تأثير واضح في كشف حقيقة ممارسات نظام القذافي أمام العالم، وبيان انتهاكاته المتواصلة لحقوق الإنسان، مستفيدة من الخطاب العالمي لحقوق الإنسان30.

يرى الإعلامي والسياسي الليبي "محمود شمام" وهو احد ابرز وجوه المعارضة، انه على الرغم من أن المعارضة لم تتوقف منذ استيلاء القذافي على السلطة، لكنها في الحقيقة نشأت خارج الرحم الحقيقي لها، كونها تشكلت خارج البلد، وبالتالي تبنت ما اعتبره الأستاذ شمام خطأ استراتيجيا في المعارضة من الخارج، الأمر الذي عزلها عن ميدانها الحقيقي، ولهذا يرى الشمام أن المعارضة في الخارج كانت في أفضل الأحوال "معارضة ضميرية"، لهذا اعتبر انه لا ينبغي النظر إليها ك: " تنظيمات سياسية تمثل حقيقة الشعب الليبي"، ولهذا فهي حسب تقديره لم تكن تتجاوز "حالة ضميرية لا أكثر ولا اقل"، ودليله في ذلك أن هذه التنظيمات افتقرت إلى أي مشروعات حقيقية للتغير، باستثناء "جماعة الإخوان المسلمين الليبية" التي كان لها صدا واسعا، و"الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"، التي طرحت مشروعا حقيقيا لإسقاط النظام، أما معظم الفصائل الأخرى فهي في نظر شمام مجرد قوى ذات "برنامج وطني ديمقراطي دعائي تعبوي توعوي، ولكن لم يكن لها مشروع لإسقاط السلطة"، خاصة وأنها كانت موجودة في الخارج أو المنفى(غالبيتها في أمريكا وأوروبا)، ولا تقوم على قواعد أو وجود حقيقي في الداخل، الأمر الذي جعلها لا تشكل أي تهديد أو خطر حقيقي على النظام، وتعتبر حسب رأي الأستاذ شمام قد ارتكبت خطأ كبيرا إذا أوهمت الشعب في الداخل بأنها ستحرره من ربقة النظام31. وبناءا على تشخيص الأستاذ شمام يمكن القول أن المعارضة تنوعت بتنوع جميع أطياف الشعب، وهو ما يعكس حجم الضحايا التي قدمها الشعب الليبي في كل مجالات المعارضة، من طلاب ومثقفين وشيوخ دين وكتاب وأدباء وصحفيين وأساتذة جامعات ورجال جيش وشرطة، وان كانت (مذبحة "سجن بوسليم" في 29يونيو1996، التي قتلت فيها قوات الأمن الليبي قرابة 1300 سجين بدم بارد، داخل سجن بوسليم المركزي بالعاصمة طرابلس، لاحتجاجهم على سوء أوضاعهم) خير دليل على تعبيرات الرفض والمعارضة من ناحية عدد الضحايا، وأهمها من ناحية المآلات أيضا32.

3.2 جهود توحيد المعارضة

في ظل تعدد تنظيمات المعارضة وضعف أداءها ظهرت الحاجة إلى توحيدها وتنسيق جهودها من اجل ضمان أداء أكثر فعالية في مواجهة نظام القذافي، غير أن تباين منطلقاتها وتوجهاتها الفكرية، وكذا شيوع

الحساسيات والتنافس فيما بين الفصائل والقادة حال دون تحقيق هدف توحيدها، إلا أن هذا لم يمنع من ظهور بعض الإسهامات الرامية لتوحيد المعارضة، وأبرزها كانت مساهمة الأستاذ "منصور رشيد الكيخيا"، الذي كان يحظى بمكانة وتقدير واسع بين جميع أطياف المعارضة، كونه شخصية وطنية عامة تدعو إلى بناء معارضة قوية، ومستقلة عن الارتهان لقوى أجنبية وترفض المساومة على القضية الوطنية، فسعى الكيخيا إلى تجميع اغلب رموز المعارضة وقادتها حول مشروع التوحيد، حتى نجح في لملمة أشتات المعارضة، وعقد اتفاقه مع "محمد يوسف المقريف" أمين عام "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"، التي كانت ابرز تنظيمات المعارضة نشاطا وتعاونا مع دول مختلفة ترغب في التخلص من نظام القذافي، ليقوما بالتوقيع على دعوة وجهاها لكافة أطياف المعارضة، من اجل عقد مؤتمر وطني للمعارضة الليبية في 22ابريل1992، غير أن هذه الدعوة التي جمعت بين "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" و"التحالف الوطني الليبي" - الذي أسسه وترأسه الكيخيا في25 نوفمبر 1987 من اجل توحيد الجهود-، لم تقو على تجاوز الضعف الكامن في بنية المعارضة، ولم تنجح في رأب صدع الانقسامات التي شقت صفوفها33.

وعلى الرغم من نجاح الكيخيا في ضم العديد من تنظيمات المعارضة ومستقليها إلى تحالفه، إلا أن حلم توحيد المعارضة سرعان ما تبدد على وقع انقسام المعارضة وتنازع قادتها، وهذا ما صرح به الأستاذ الكيخيا نفسه في لقاء له مع "مجلة الوطن العربي" الصادرة في باريس في 22جانفي1988، حين عبر عن استيائه من سيطرة الانقسامات بين صفوف المعارضة، وبروز الأهواء والشكوك المتبادلة في نوايا الأطراف المختلفة، والأحقاد وتصفية الحسابات34.

ولقد وصلت حالة الانقسام والتشرذم هذه إلى حد تبادل الاتهامات والتجريح الشخصي، وهذا ما أشار له الصحفي "جمال إسماعيل" ل: "مجلة الدستور" حين قال "إن النشرات التي كانت تصدرها بعض فصائل المعارضة لم تكن سوى بيانات تجريح ونيل وإدانة للفصائل الأخرى، إلى حد اتهام بعضها بالعمالة للأجانب"..، ويتابع قوله انه عندما روجت نشرة "أفريكا كونفدينشيال" تقريرها، زعمت فيه أن إسرائيليين وأمريكيين يتولون في معسكرات بدول افريقية تدريب قوات تابعة للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وهو ما فندته هذه الأخيرة من خلال بياناتها المتتالية، واعتبرته مجرد حلقة من حلقات محاولات تشويهها المتكررة، كما أضاف أن بعض الفصائل تصدر النشرات والدوريات والبيانات لا لشيء إلا للنيل من فصيل آخر واتهامه بالعمالة والتبعية لأمريكا وللخارج، وضرب مثلا على ما نشرته نشرة اسمها "الحقيقة"، وهي نشرة تابعة لأحد الفصائل، من خلال أعدادها الخمسة المتوفرة، والتي كان همها الوحيد هو التشهير بأكبر فصائل المعارضة، "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"35.

من جانب أخر فانه على قدر الضعف ومظاهر التشتت فان المعارضة الليبية في الخارج لم تعدم العزم، واستمرت في العمل على تحقيق الوحدة تحت جميع الظروف، حتى نجحت فكرة عقد مؤتمر وطني للمعارضة في لندن، الذي كان مجرد الإعلان عنه كافيا لإدخال الرعب والفزع في قلب القذافي، الذي سعى وبكل الوسائل إلى إفشال المبادرة، وبدعوة من جماعة الإخوان المسلمين تم عقد مؤتمر وطني في لندن في يونيو2005، وذلك بهدف لملمة شتات المعارضة المتنافسة والمتصارعة وتوحيد جهودها نحو المطالبة الجادة

بالتغيير، وعقد المؤتمر بحضـــور حوالي 150 ممثلا عن مكونات المعارضـــة المختلفة، وقاطعته "حركة الإخوان المسـلمين"، لأنها لم توافق على فكرة إسـقاط النظام وشـرط تنحي القذافي، حيث أكد الناطق باسـم الإخوان على "تبني خيار الإصلاح الشامل ومعالجة الأوضاع المتأزمة وتهيئة الأجواء لحوار وطني شامل لا يقصـي أي طرف، وان على النظام تحمل مسؤولية إحداث التغيير والإصـلاح المنشود"36. وشارك في إعداد المؤتمر وأعماله عديد من التنظيمات، على غرار "التجمع الوطني من اجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية"، و"التجمع الإســـلامي الليبي"، و"التجمع الديمقراطي الليبي"، و"الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"..، وكان الشـــعار الذي جمع مختلف أطياف المعارضـة هو: "من اجل إنهاء الاسـتبداد وترسـيخ شـرعية دسـتورية وديمقراطية"، كما تضمن المقترح الذي طرحه المؤتمرون اعتماد المعارضة التغيير السلمي ونبذ العنف، والتشديد على ثلاثة مبادئ أساسية:

- تنحي معمر القذافي عن كافة سلطاته وصلاحياته.
- تشكيل حكومة انتقالية لفترة سنة واحدة، من شخصيات وطنية مشهود لها بالنزاهة.
- بناء دولة دستورية ديمقراطية مؤسسة على التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة تكفل الحقوق والحريات لكافة المواطنين.

وهكذا فقد اجتمع المؤتمرون على وضـــع خارطة طريق لمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية خلال عامين من تنحية القذافي عن الســـلطة، ورغم عدم التمكن من تحقيق أي تقدم يذكر، فقد عقدت دورة ثانية للمؤتمر في لندن في مارس 2008، في محاولة جديدة لتوحيد الصـفوف، غير أن ذلك لم يجسد شـيء على ارض الواقع، وظل مجرد تعبير عن الطموح والرغبات، إلى حين اندلعت التظاهرات الشـــعبية في عام 2011، لتصـــدر المعارضـة في الخارج بيانا في فبراير بشـان الأحداث، والتأكيد على اهتمامهم بما يجري ووقوفهم مع الشـعب ضد استبداد نظام القذافي، وكان هذا حسب الأستاذ يوسف جمعة الصواني أقصى ما أمكن للمعارضة القيام به في ذلك الوقت من دون أي التحام فعلي بالثورة37.

3 دور القبيلة في ثورة 17 فبراير

على الرغم من التحولات الجوهرية التي شـــهدتها ليبيا عبر تاريخها الســـياســـي، وتعاقب مختلف الأنظمة السياسية عليها؛ ظلت القبيلة محتفظة بدورها الكبير في الساحة السياسية في البلاد، غير أن العلاقة السيئة التي كانت تربط النظام الجماهيري للقذافي ببعض القبائل، نتيجة اضطهاد القذافي لها وحرمانها من المشاركة في الحياة العامة، ما جعلها تعاني التهميش والحرمان وانعدام الفرص، الأمر الذي دفع بهذه القبائل نحو الثورة في وجه القذافي38. ولقد اعتبر الأستاذ "صالح زحاف" أن التوظيف السياسي للمعطى القبلي حقيقة تجسدت خلال طول فترة حكم القذافي، وبالتالي فهذا التوظيف ليســـت بالجديد في فترة الثورة وما بعدها، حيث اسـتخدمت مرارا وتكرارا، سـواء من قبل أعيان القبائل أو من قبل نظام القذافي، خصـوصـا في فترة الأزمات، مما جعل هذا التوظيف توظيفا سيئا لا يصـب في اتجاه اسـتيعاب مختلف مكونات الشـعب الليبي بما يحقق المصـلحة العامة للبلد، كما أضـاف أسـتاذ علم الاجتماع "رمضـان بن الطاهر" أن القبيلة كانت دائما تسـعى نحو تحصـيل القوة، سـواء في داخلها أو خارجها، وهذا حتى ما قبل انتفاضـة 17 فبراير، فقد كان الهدف من

دولة القذافي الحكم والسيطرة وليس التنمية ونقل المجتمع إلى الحداثة، وذلك من خلال استغلال شيوخ القبائل وتوظيفهم بغية الحفاظ على الأمن والاستقرار، في مقابل تغليب هذه القبائل لمصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة للبلد39. ونتيجة للتركيبة القبلية للمجتمع الليبي فقد سعى كل من نظام القذافي والمعارضة على حد سواء، ومنذ بداية الاحتجاجات إلى استغلال المعطى القبلي، وذلك من خلال التسويق الإعلامي للازمة، فاتجه النظام مع بداية الثورة نحو تحريك المدن والمناطق، من خلال استنفاره للرصيد القبلي إعلاميا وعسكريا وسياسيا، فسعى الخطاب الرسمي إلى إثارة النعرات بين القبائل، واعتبار الثائرين على النظام "مجموعات إرهابية ومتواطئة تهدد استقرار ليبيا"، بالإضافة إلى بروز ظاهرة "المؤتمرات القبلية" التي كانت تعقد دوريا وتصدر بيانات الموالاة وإشارات التأييد ورفض الاصطفاف وراء الثوار، متذرعة في ذلك بعدة حجج أهمها رفض التدخل الغربي- الصليبي-، ولعل في هذا التوجه ما يفضي إلى القول أن استراتيجيات الحشد السياسي لدعم الدولة استندت على الوازع الديني، الذي يمثل لدى الشعب الليبي خطا احمرا، وبذلك سعى النظام إلى إحراج جيرانه وخصومه، كما انسحب التوظيف السياسي للقبيلة على علاقات النظام بالخارج، سيما منه المحيط الأفريقي، حيث أدت عمليات التجنيد الواسع وحشد مواقف الدعم إلى تحريك رصيد علاقات النظام القائمة على ما يمكن تسميته "بسوق المواقف السياسية"، التي أصبحت تتوازى عسكريا مع عمليات حشد المقاتلين المرتزقة40. لكن من الجانب الآخر، فعلى الرغم من تميز خطاب قادة الثورة بنوع من الذكاء وكثير من الموضوعية السياسية، وتجنبهم لذكر المعطى القبلي، مقارنة بالخطاب الرسمي القائم على شعبويته المعروفة، إلا أن بعض ردود الفعل كانت تقتضي مواجهة الخطاب القبلي بما يلائمه، ويضيف البعض أن القبيلة في حد ذاتها أرادت في هذه الفترة أن تكون طرفا في عملية التغيير المنشودة، سيما بعد تأسيس "المجلس الوطني الانتقالي" الذي استخدم القبيلة للتعبير عن أهداف الثورة وتجسيد تطلعاتها، حيث نظم مؤتمرا للقبائل في بنغازي يجمع جميع شيوخ القبائل ليتعهدوا بالولاء للثورة، كخطوة مضادة لقيام معمر القذافي بعقد مؤتمر في طرابلس بداية 2011م يضم بعض القبائل، حيث أعلن المجلس الانتقالي بداية شهر ماي2011م عن تلقيه بيانا لستين قبيلة ليبية تدعم فيه الثورة، ولعل تفسير تهميش قادة مجلس الانتقالي للمعطى القبلي نسبيا كان هدفه اعتبار أن طبيعة هذه الثورة تطرح نظاما ديمقراطيا بديلا، يعطي للمؤسسات المدنية الأولوية في بناء هوية المجتمع الجديدة، لكن طبيعة الانتماءات القبلية لأعضاء المجلس الانتقالي وقيادات الثورة تؤكد بان المعطى القبلي لازال يطغى على الحياة السياسية في ليبيا، حتى في المرحلة الانتقالية، رغم الخطابات المتكررة بضرورة تقزيم دورها وإعطاء الأولوية للمؤسسات المدنية على القبيلة، وهذا التوظيف من قبل القذافي أو المجلس الوطني الانتقالي ينم على أهمية القبيلة كمكون أساسي في معادلة بناء الدولة الحديثة في ليبيا، نظرا للطابع القبلي للمجتمع الليبي الذي لا يمكن التخلي عنه بسهولة41.

إن توظيف المعطى القبلي في الحياة السياسية الليبية، سواء في الثورة أو حتى في المرحلة الانتقالية؛ لم يختلف كثيرا عما كان معمولا به سابقا، حيث يعتبر الأستاذ "صالح الزحاف" أن سلوكيات القوى الليبية ما بعد الانتفاضة بقيت سلوكيات قبلية جهوية، نظرا لتناقض خطابها السياسي مع ممارساتها، وهو ما يؤدى إلى تشويهها، ويتساءل قائلا هل ليبيا بعد الانتفاضة بصدد بناء "دولة القبيلة" أم "قبيلة الدولة"؟، كون أن الولاء

للقبيلة يطغى على الشعور بالولاء للدولة، ليجيب انه من الضروري أن يتم بناء دولة تحتوي كل القبائل على قدم من المساواة، ويكون هدف هذه الدولة وسلطتها السياسية العدالة والرعاية للجميع، فقيام دولة على قاعدة "قبيلة الدولة" سيمكن ليبيا من الانتقال إلى مرحلة الحداثة والتنمية المنشودة، وتحقيق الأمن والاستقرار، باعتبار أن القبيلة معطى مهم في معادلة بناء الدولة الليبية المعاصرة42. يمكن القول أن الثورة الليبية مثلت معركة طرفين متصارعين كلاهما كان يحشد ما يتاح له لدعم موقفه، وبذلك أصبحت القبيلة حاضنة انتماء ووسيلة ناجحة للتوظيف السياسي أكثر منها أداة عسكرية، لكن ما يمكن التركيز عليه في هذا السياق أن عملية الانتماء إلى هذا الطرف أو ذاك؛ كانت فاعليته تتحدد بمواقع الفاعلين وبمراتبهم الاجتماعية، وأدوارهم السياسية التي أوكلت لهم في علاقتهم بالدولة ومؤسساتها43.

من المعروف أن الخارطة القبلية في ليبيا كانت بعد ثورة 1969 تشهد تحالفات وانقسامات مهمة في علاقاتها بنظام حكم القذافي من ناحية، وفي علاقاتها ببعضها البعض وفي مناطق نفوذها من ناحية أخرى، بيد أن ثورة 17 فبراير حاولت إعادة تشكيل هذه التحالفات، من خلال تبديل أسس الولاء للنظام السياسي، كما أن التغيير السياسي وتحقيق الديمقراطية ومجابهة الاستبداد كان هو معيار هذه الثورة، التي اندلعت في معظم ربوع التراب الليبي، وبمشاركة جل مكونات الشعب، لكن الخصوصية القبلية ظلت هي السمة التي تطبع مشهد الحراك الشعبي الليبي، الذي لم تتوقف ديناميكية تحالفاته في سياق تطور الأحداث السياسية والعسكرية، التي دفعت نحو توسيع دائرة نفوذ الثورة الجديدة، كما تميز المشهد الليبي ومنذ بداياته باصطفاف واضح وانحياز جلي إلى جانب الثورة من قبل المجموعات القبلية التي انشق أبناؤها القياديون عن النظام، لذلك تميز الولاء للمجلس الوطني الانتقالي بطابع الانضمام المناطقي والجماعي44.

ولقد كان للخطاب الهجومي المشحون بالتحريض والإثارة الذي ألقاه القذافي بعد فترة قصيرة من اندلاع الثورة، تأثيرا سلبيا على اغلب المواقف المساندة للثورة، حيث حول الحركة الاحتجاجية إلى ثورة امتدت شعلتها إلى اغلب الأماكن الآهلة بالسكان، شرقا وغربا، واستطاعت أن تنزع من القبيلة فتيل الصراع والعنف الداخلي الذي ورثته وحاول نظام القذافي تفجيره، وهكذا تحول الإرث الاجتماعي القبلي إلى عنصر قوة وتضامن بين المجموعات السكانية بما يساعد على تعزيز فكرة الوطنية لدى الشعب الليبي، وهي فكرة كانت تفتقد إلى مرتكزات تنظيمية قوية، فعملت الثورة على تحقيقها من خلال توفير الحرية والديمقراطية في النظام السياسي الجديد، الذي يؤمل أن يقوم على شرعية بدا أن الشعب الليبي بجميع أطيافه وتلويناته، الاجتماعية والجغرافية، يساهم في صنع أسسها ومرتكزاتها، وبالتالي تحقيق الديمقراطية المفقودة التي تحدث عنها "برنارد لوجان bernard lugan"، حينما تساءل عن مآل أزمة التحالفات القبلية التي لم يبنها التاريخ، وإنما بناها النظام السياسي لمعالجة أولوياته ومواجهة تحدياته الآنية والمستقبلية45.

4 واقع مشروع بناء الدولة في المرحلة الانتقالية

إن دراسة الإطار الدستوري، ومؤسسات المرحلة الانتقالية، والعلاقات فيما بين النخب السياسية؛ تعد من أهم مؤشرات قياس مستوى تقدم مشروع بناء الدولة الليبية الديمقراطية المنشودة، ذلك أن أي خلل يشوب احد هذه العناصر السابقة يشكل عائقا في وجه تقدم عملية بناء الدولة الحديثة. يمثل الإطار الدستوري أهم مرتكزات

الدولة الحديثة وفق تصور جيل السياسة المقارنة الثاني، ذلك لأنه يعكس استقرار مؤسسات الدولة بما يضمن حقوق الأفراد وحرياتهم، ويجسد حالة التوازن السياسي بين الأطراف المختلفة، وعلى هذا تشكل أهمية تناول "الإعلان الدستوري الانتقالي المؤقت" في ليبيا مدخلا أساسيا للتعرف على اتجاهات توزيع السلطة في المرحلة الانتقالية، وفلسفة التوجه نحو بناء نظام الحكم الانتقالي46. كما أن الإطار الدستوري يعتبر مدخلا ملائما للكشف عن التغييرات التي شهدتها الفترة الانتقالية، ويساهم في تفسير كثير من التغييرات التي سادت الفترة الانتقالية والعوامل المؤثرة فيها، حيث يعد إجراء سبعة تعديلات دستورية خلال الفترة الممتدة بين مارس2011 ومارس 2014 مؤشرا لقياس مدى استقرار المؤسسات السياسية، وهو ما يفرض دراسة التغيرات التي طرأت على الإطار الدستوري، وذلك في سياق التفاعلات مابين مختلف المكونات الاجتماعية والسياسية الليبية. وتعد التجربة الليبية مثيرة للاهتمام، حيث شهدت الفترة الانتقالية فيها تناقضات عديدة عكست تداخل الأزمة وتعقيدها، ذلك أنها مرت بأزمات ومحاولات انقلابية كثيرة، لكن لم يتمكن طرف من حسم الخلافات السياسية، وهو ما يفسر وجود عوامل تحفظ التوازن، بحيث يصعب استبعاد طرف أو تحييده عن العملية السياسية، وتأتي أهمية التجربة الدستورية الليبية في أنها تكشف عن تنوع وسائل الصراع السياسي، السلمية والعسكرية47.

5 دور النخبة الليبية في استكمال مشروع بناء الدولة

على اثر سقوط نظام القذافي ربط الشعب الليبي آمالا واسعة حول مستقبل دولته الجديدة، فكان يتطلع إلى بناء دولة حديثة مستقره، تجسد طموحاته في تحقيق الحرية والعدالة والرفاه، كما تطلع إلى ميلاد نخبة سياسية قوية وفعالة، تضطلع بعملية الإصلاح والتغيير، وذات كفاءة عالية في قيادة مؤسسات النظام السياسي الجديد، غير أن واقع الساحة السياسية الليبي في مرحلته الانتقالية، كان يسير عكس طموحات المجتمع الليبي، حيث أفضى سقوط القذافي وانهيار مؤسسات نظامه إلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية الليبية، وبطريقة جذرية لصالح العديد من القوى المحلية المتناحرة فيما بينها، والتي ملأت الفراغ الذي تركته مؤسسات النظام البائد، وسيطرت بالفعل على المشهد السياسي الليبي.

1.5 الدور الايجابي للنخبة الليبية

هناك من يرى أن ليبيا تعيش مرحلة مهمة من مراحل بناء الدولة الديمقراطية المنشودة، وذلك بعد أن أجرت أول انتخابات ديمقراطية في سابقة هي الأولى من نوعها بعد أكثر من نصف قرن، وبدأت تظهر قوى سياسية صاعدة، وعم الساحة الليبية ميلاد تنظيمات اجتماعية وسياسية اتخذت لها أشكالا عديدة ومستويات مختلفة من العمل الحزبي أو التنظيم الاجتماعي، وباتت الساحة السياسية الليبية تزخر بالنخب السياسية الصاعدة ذات البرامج المختلفة والمتباينة48.

ولقد اضطلعت هذه النخب بعملية البناء الديمقراطي المنشود، وبالرغم من اختلاف الرؤى والبرامج والأيديولوجيات لهذه النخب إلا انه يحسب لها مجهودها الكبير ومنذ بداية ثورة 2011 في سبيل إيجاد هيئات ومؤسسات سياسية تدير المرحلة الانتقالية، وتؤسس للدولة الليبية الديمقراطية الجديدة. فمع ضعف وكثرت الانقسامات التي ميزت "المجلس الوطني الانتقالي" كمؤسسة جديدة هدفها تنظيم صفوف الثوار، وتمثيل

الشـعب الليبي في داخل ليبيا وخارجها- إلا انه يعد مكسـبا مهما في رصـيد هذه النخب الفتية49، كما أن انتخاب "المؤتمر الوطني العام" الذي أريد له أن يخلف المجلس الوطني الانتقالي في مهامه يعد كذلك خطوة مهمة في طريق البناء الديمقراطي50، وانتخاب "البرلمان الليبي" من اجل رأب صـــدع جدار النخب الليبية المتناقضة، خطوة ايجابية أخرى على طريق جهود تحقيق الوفاق الوطني المفقود51. ويعتبر التوقيع على اتفاق "الصـخيرات" مع ما يثور حوله من اختلافات؛ من أهم مكتسـبات النخبة الليبية، حيث أسـهم في إنتاج المؤسـسـات التي تم التعويل عنها في إدارة المرحلة الانتقالية بنجاح، والوصـول بمشـروع البناء الديمقراطي الليبي إلى بر الأمان. لكن على الرغم من تنوع وتعدد المبادرات السـياسـية الهادفة إلى إيجاد صـيغة توافقية تحتوي جميع مكونات الشـعب الليبي، إلا أن البعض اعتبر أن نخب ما بعد الثورة أخفقت في الإيفاء للشـعب الليبي بما وعدته، من انجاز الأهداف الوطنية الكبرى، والمتمثلة في ضمان الاستقرار السياسي، وإيجاد دستور دائم لإدارة البلاد، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن.

2.5 الدور السلبي للنخبة الليبية

إن الواقع السـياسـي الذي تعيشـه ليبيا لا يدعو إلى إنكار الجهود الكبيرة المبذولة من قبل النخب، - على قلة خبرتها وتجربتها السـياسـية- في تحقيق عملية الوفاق الوطني واسـتكمال بناء المشـروع الديمقراطي المنشـود، غير أن البعض يرى بان هناك عدة مظاهر للواقع الليبي تدل على عكس ما ذهب إليه المتفائلون من فاعلية النخب، فالتدخل الأجنبي في عملية إســـقاط نظام حكم القذافي في 2011، والأزمة الأمنية الخانقة التي تعصـف بالبلد حاليا، وكذا حالة الانقسـام التي تخيم على المشـهد السـياسـي، بالإضـافة إلى مشـكلة الفراغ الدسـتوري52، وتصـاعد الصـراع الكبير القائم بين حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا ومن حالفها من قوى الغرب الليبي من جهة، وبين تحالف "عقيلة صـــالح رئيس برلمان طبرق مع خليفة حفتر" من ناحية ثانية،53 واتساع رقعة الأزمة بفعل انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية54، كل هذا يؤكد على أن النخب الليبية لم تحقق شـيئا يذكر على ارض الواقع، ولعل مرد هذا الإخفاق يرجع في الأسـاس إلى أزمة داخل النخب في حد ذاتها، و يتجلى هذا حسب رأيهم في:

- انقســـام النخب الليبية: وهذا ما يجســـده الواقع الليبي الحالي، حيث بدت هذه النخب طول الوقت متشرذمة55، وغارقة في دوامة من الخلافات والانقسامات نتيجة تضارب المصالح، وهو ما يفسر فشلها في تأسيس أرضية توافقية وطنية بشان أولويات المرحلة الانتقالية، كما أنها أثبتت بأنها نخب تتميز بالتسلط، فكرا وممارسـة، وتفتقر إلى المصـداقية وضـعف التكوين الديمقراطي، وتعاني من معضـلة الإقصـاء السـياسـي المتبادل، وهذا ما جعلها تفتقر إلى ثقافة الديمقراطية، المتمثلة في تبني لغة الحوار لحل الخلافات بدل لغة السـلاح، والقبول بالتعدد والاختلاف في الرؤى، والتسـامح والتعايش الفكري، بل أصـبحت النخب تتصـارع من اجل تغليب مصالح قبائلها وأحزابها على المصالح الوطنية التي أصبحت مجرد شعارات56.

- أزمة الثقة بين النخب السـياسـية الليبية: لقد أدى انعدام الثقة بين النخب الليبية إلى بروز طبقة سـياسـية تعيش لحياتها الخاصة وحسب، ولا تعبر عن طموحات الشعب الليبي وتطلعاته، وهو ماخلق فجوة بين النخب فيما بينها من جهة، وبين النخبة السياسية وبين الشعب من جهة ثانية، وأبقى الأوضاع السياسية على حالتها

المتأزمة، وبات أفراد الشعب الليبي أكثر تشكيكا في السياسيين وفي مؤسساتهم على حد سواء، وولد شعورا بخيبة الأمل والإحباط لدى الشعب بشان ضعف قدرة هذه النخب على تمثيله، وقلة فاعليتهم في حل مشكلاته المطروحة57.

- انعدام الرؤية السياسية لدى النخب السياسية: لأسباب ذاتية تتعلق بغياب التجربة الديمقراطية للنخب السياسية الليبية، وضغوط العامل الخارجي على بعض النخب، وغياب الأهداف المشتركة لمكونات الشعب الليبي، وتمسك كل طرف بوجهة نظره الضيقة، وعدم استعداد كل منها بتقديم التنازلات المفضية لتوحيد المواقف والرؤى نحو مشاريع حلول لهذه الأزمة، أصبح من الصعب إيجاد أرضية مشتركة تتسع لكل توجهات النخب ومشاربهم الفكرية والسياسية، وتوفر المناخ المناسب لرسم رؤية مشتركة تدفع بالعملية الديمقراطية نحو مسارها الايجابي58.

- تشوه الهوية الوطنية لبعض النخب: إن الواقع الليبي يؤكد استمرار بعض النخب في الدفاع عن انتماءاتهم القبلية ومصالحهم الجهوية، بدل تحليهم بالروح الوطنية وسعيهم للدفاع عن المصالح العامة للبلاد، هذا فضلا عن ارتباط انتماء وولاء بعض النخب بأطراف خارجية، من اجل تحقيق مصالح قبلية أو جهوية ضيقة، وهذا ما أدى إلى تعميق الأزمة المجتمعية في ليبيا، ودفع نحو اتساع فجوة الانقسام بين الشعب ونخبته، وبين النخب فيما بينها، ومن ثم تحول مسار المشروع الديمقراطي المنشود نحو اتجاهات لا تخدم مصلحة المجتمع الليبي بقدر ما تخدم مصالح وأجندات أطراف خارجية أخرى59.

- الاعتماد على الميليشيات المسلحة لتحقيق أجندات بعض النخب السياسية: لا تزال عملية بناء جيش ليبي جديد وقوى أمنية على أسس وطنية موحدة تتصادم بكثير من المعوقات، خاصة فيما يتعلق منها بإعادة إدماج واستيعاب التشكيلات العسكرية والكتائب المسلحة التي حاربت نظام القذافي ولا تزال تحتفظ بأسلحتها رغم سقوط النظام60. فضلا عن قيام بعض النخب السياسية الليبية بتشكيل أجنحة مسلحة تابعة لها تخدم مصالح وأجندات مختلفة، وهذا ما يشجع نخب أخرى على التوجه نحو إنشاء مزيد من هذه الميليشيات، ويدفع نحو مزيد من التمرد والانقسام الداخلي، الذي قد يؤدي بدوره إلى اتساع دائرة الصراعات الداخلية واستمرار زمن الحرب الأهلية القائمة61.

- ولاء بعض النخب للأجندات الأجنبية: لا شك أن للتدخل الأجنبي الدور البارز في إدارة المشهد السياسي الليبي، وفي تأجيج الصراع بين الفرقاء الليبيين، من خلال دعم أطراف معينة على حساب الأطراف الأخرى وإبقاء الوضع على ماهو عليه، سعيا منها لتحقيق أجنداتها في إطار تجاذب النخب ورغبة منها في السيطرة على بعض القوى وحصر الثورة في أضيق زاوية ممكنة، وقد برز ذلك مع ظهور مشروع "الثورة المضادة"، الذي ترعاه دول عربية وإقليمية، برعاية بعض القوى الكبرى، وذلك بهدف إجهاض الثورات العربية، حيث بدأت محاولات الانقلاب على عملية التحول الديمقراطي في إطار ثورة مضادة شاملة، تقودها مصر بالتحالف مع السعودية والإمارات، اللتان تساهمان بشكل كبير في تعطيل المشروع الديمقراطي في ليبيا، ويظهر ذلك من خلال دعم الإمارات غير المحدود لخليفة حفتر سنة 2014، في "عملية الكرامة" التي أطلقها بحجة

محاربة الإرهابيين والتكفيريين، والتي لاقت ترحيبا ودعما كبيرا من مصر والسعودية، بهدف إفشال المشروع الديمقراطي في ليبيا62.

وهذا ما يساهم وبشكل كبير في توسيع دائرة الصراع وفي تعقيد الأزمة وإطالة عمرها وتعطيل مشروع بناء الدولة.وأمام هذا الجدل وهذه التجاذبات في وجهات النظر، برز اتجاه آخر يرى أن الإشـــكال في ليبيا ليس إشكالا نخبويا بقدر ما هو عجز في فهم خصوصية المجتمع الليبي وطبيعة تكوينه الاجتماعي، الذي يعتمد في الأساس على خصوصية التنوع القبلي وبطؤ قدرته على استيعاب تنظيمات سياسية ومدنية جديدة يعتبرها بمثابة أجسام غريبة عليه، ولذلك فمن الطبيعي أن يظهر اثر هذه الخصوصية في ذهنية تفكير الفرد الليبي كتحد لأي تنظيم جديد آخر، ويتجلى في شكل صراع نخبوي يدفع نحو تعطيل مشروع بناء الدولة المنشودة.

3.5 تقييم دور النخبة الليبية في بناء الدولة

وأمام هذا الواقع الذي يشوب الساحة السياسية الليبية، يمكن القول أن ليبيا عرفت ميلاد نخب جديدة أخذت على عاتقها مهمة قيادة المرحلة الانتقالية، وسعت جاهدة نحو إيجاد أرضية مشتركة تؤسس لمشروع بناء الدولة الديمقراطية المنشـودة، وبذلت في ذلك جهودا محمودة، في سـبيل إعادة الأمن والاسـتقرار للبلاد، من خلال تحقيق المصالحة وتجسيد الوحدة الوطنية، وإنشاء عديد من الهيئات السياسية، إلا أن هذه المساعي والجهود لا تزال دون المسـتوى المرغوب، خاصـة في ظل طغيان الفكر القبلي لدى نخب المرحلة الانتقالية، وسـمو الهويات الفرعية التي تمثلها القبيلة في المجتمع الليبي عن الهوية الوطنية المطلوبة، وهذا ما أيدته دراسة الأستاذة "أمال سليمان العبيدي"، الموسومة ب: "الثقافة السياسية في ليبيا"، والتي أكدت من خلالها أن الهوية الوطنية في ليبيا لا تزال في مرحلة التكوين، مما يجعلها اقل صـمودا أمام الولاءات الفرعية الأخرى، الأمر الذي يفسـر لغز اسـتمرار هيمنة المعطى القبلي وتعدد الولاءات في المرحلة الانتقالية لفترة أطول63، ويؤكد اسـتمرار عجز النخب - على الأقل في هذه الفترة - وعدم فاعليتها في إدارة المرحلة، وبالتالي تحجيم إسهاماتها في المشروع الديمقراطي في ليبيا.

خاتمـــة

إن البنية الاجتماعية للدولة الليبية التي تتميز بالحضـور القوي للمعطى القبلي، أسـهمت وبشـكل كبير في تحديد ملامح أنظمتها السياسية طول فترة تاريخها السياسي، سيما في عهد حكم معمر القذافي، الذي اتسم نظام حكمه بالدور المحوري للقبيلة في إدارة الحياة السياسية، وفي تجسيد حضور هذا المعطى في خططه، وتوظيفه وتجنيده بالكيفية التي تغيب فاعلية أي تنظيم مدني آخر، بالإضافة إلى سياسة القذافي الصارمة التي بناها على أسس فكرية وهياكل سياسية هدفها ضمان بقاء حكمه واستمراره، وعمله على قمع كل من يهدد نظامه، سواء من قريب أو من بعيد.

ولقد أدى هذا السلوك إلى تدهور أوضاع الليبيين، وبجميع أبعادها، وتعالت أصوات الشعب والقوى المدنية، مطالبة بضـرورة إحداث التغيير الجذري لهذا النظام، غير أن قمع القذافي للمحتجين دفع بالثوار وبمسـاعدة أجنبية إلى إسقاط نظام حكمه في 2011.

ولقد أفضى سقوط نظام القذافي إلى حالة من الفوضى الأمنية والانقسامات السياسية التي خيمت على الساحة السياسية الليبية، والتي تصاعدت تبعاتها كلما طال عمر المرحلة الانتقالية، سيما وقد عجزت النخب السياسية الليبية الجديدة في تحقيق طموحات الشعب الليبي، المتمثلة في بناء دولة حديثة، يقودها دستور قوي، يضمن حقوق مواطنيها وحرياتهم، ومؤسسات متينة ومتماسكة تضمن بقاء الدولة واستمرارها.

الهوامش

[1]- محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر"دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية"**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012، ص32.

[2]- نفس المرجع، ص32 .

[3]- نفس المرجع، ص33.

[4]- نفس المرجع، ص23.

[5] - نفس المرجع، ص24 .

[6] - عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص204

[7] - منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، **مجلة دراسات دولية**، العدد51، بغداد: 2012، ص32 .

[8] - نفس المرجع، ص- ص. 32- 33 .

[9] - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص59 .

[10] - نفس المرجع، ص65.

[11] - نفس المرجع، ص66.

[12] - منصف الوناس، **المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا: صراع القبيلة والدولة**، تاريخ الزيارة: 07جوان2020 http://studies.aljazeera.net، يوم: 2014/04/23

[13] - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص67.

[14] - منصف الوناس، مرجع سابق.

[15] - نفس المرجع السابق.

[16] - نفس المرجع السابق.

[17] - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص67.

[18] - زياد عقل، "الثورة الليبية، سقوط النظام و أولوية بناء الدولة"، **مجلة كراسات إستراتيجية**، القاهرة: العدد رقم 219، 2011، ص 8.

[19] - منصف الوناس، **الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة و الغنيمة و الغلبة**، تونس: الدار المتوسطية للنشر، ط 1، 2014، ص 30.

[20] - وثيقة منظمة العفو الدولية: **ليبيا الغد"أي أمل لحقوق الإنسان؟**، بريطانيا: مطبوعات منظمة العفو الدولية، 2010، ص15.

[21] - نفس المرجع، ص16.

[22] - محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق، ص238.

[23] - يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا : الثورة وتحديات بناء الدولة ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص47.

[24] - نفس المرجع، ص12.

[25] - وثيقة منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص16.

[26] - نفس المرجع، ص- ص. 16- 17.

[27] - نفس المرجع، ص17.

[28] - يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص- ص. 47- 48.

[29] - فتحي الفاضلي، **البديل السياسي في ليبيا..ودولة ما بعد "الثورة"**، http:://archive.libya-al-mostakbal.org/Books/dr-alfadli-albadeel-assiyas.htm، تاريخ الزيارة: 13جوان2020

[30] - يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص49.

[31] - نفس المرجع، ص- ص. 50- 51.

[32] - قناة الجزيرة، **مجزرة سجن بوسليم..لغز مستمر وجراح لم تندمل**، في: 10اكتوبر2016

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/10/10، تاريخ الزيارة: 24جوان2020

[33] - إبراهيم عميش، "الكيخيا: المشروع الديمقراطي وجسر التواصل الوطني"، **ليبيا المستقبل**، في:13 ديسمبر2010 http://archive2.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/5569، تاريخ الزيارة: 23جوان2020

[34] - يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص52.

[35] - جمال إسماعيل، "قصة آخر محاولة لتوحيد المعارضة الليبية"، **مجلة الدستور**، 10ابريل1989، http://archive.libya-al-mostakbal.org/kikhia15/almo3arada-story-addostour-100489.html، تاريخ الزيارة: 24جوان2020

[36] - يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص- ص. 54- 55.

[37] - نفس المرجع، ص- ص. 55- 56

[38] - إبراهيم حادي، **فشل الدولة في ليبيا وتداعياتها على الأمن الاقليمي2011- 2018**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2018- 2019، ص- ص. 107- 108

[39] - نور الهدى بن بتقة، مرجع سابق، ص211

[40] - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص68

[41] - نور الهدى بن بتقة، مرجع سابق، ص- ص. 211- 212

[42] - نفس المرجع، ص212

[43] - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص70

[44] - نفس المرجع، ص- ص. 71- 72

[45] - نفس المرجع، ص- ص. 72- 73

[46] - خيري عمر، "الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية"، **مجلة سياسات عربية**، العدد13، مارس2015، ص25

[47] - نفس المرجع، ص 24

[48] - محمد عبد الحفيظ الشيخ، "دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011"، **مجلة اتجاهات سياسية**، العدد 06، برلين: كانون الأول 2018، ص42

[49] - زهير حامدي، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 07، مارس 2014، ص89

[50] - نفس المرجع، ص90

[51] - نفس المرجع، ص91

[52] - نور الهدى بن بتقة، مرجع سابق، ص240

[53] - محمود عبد الواحد، **تموضع القوى السياسية والعسكرية في ليبيا مستقبل الصراع، قطر**: مركز الجزيرة للدراسات، 4 أوت 2016، ص4

[54] - lan bannon and paul collier, natural resources and violent conflic: options and actions, washington: the world bank, 2003, p 2

[55] - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **غموض يغلف مستقبل تسوية الأزمة الليبية في 2018**، تاريخ النشر 18فبراير2018 https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2018-02-18-1.1072418 ، تاريخ الدخول:04اوت2020

[56] - نفس المرجع

[57] - مهدي جابر مهدي،" إشكالية الديمقراطية في العراق 2003"، **الحوار المتمدن**، العدد 3928، 2012/12/01 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334778، تاريخ الدخول: 04اوت2020

[58] - يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص225

[59] - محمد عبد الحفيظ الشيخ، "دور النخبة السياسية الليبية في تحقيق المصالحة الوطنية"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 82، شتاء 2018، ص25

[60] - محمد عبد الحفيظ الشيخ، دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011، مرجع سابق، ص45

[61] - يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص214

[62] - محمد عبد الحفيظ الشيخ،" ليبيا والانتقال الديمقراطي، قراءة في الأدوار الإقليمية والدولية مساراتها ومآلاتها"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المجلد02، العدد10، اغسطس2018، ص245-246

[63] - يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص ص . 200- 201